

البراميل المتفجرة تقصف شمال البلاد و جنوبها

الجهة التي أعدت التقرير : الشبكة السورية لحقوق الانسان

تاريخ اعداد التقرير : ٢٠١٤-٢-٢٥

مجال التقرير : توثيق تعرض مدينة طفس بمحافظة درعا لقصف بالبراميل المتفجرة

المقدمة :

طفس مدينة تقع في جنوب محافظة درعا تتبع اداريا ناحية المزيريب وتملك موقع استراتيجي مهم .
رابط يظهر موقع المدينة

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع ناشطين وشهود عيان من محافظة درعا حيث يحتوي التقرير على رواية شاهدة عيان موثقة ضمن التقرير اضافة إلى الأخبار والصور والفيديوهات التي وردت إلينا عبر ناشطين متعاونين و لقد تم تغيير جميع أسماء الناشطين و شهود العيان وذلك بناء على رغبتهم .
من أجل معلومات أوسع حول منهجية الشبكة في توثيق الضحايا الرجاء الاطلاع على الرابط التالي :

http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/english/SNHR%20Methodology.pdf

التفاصيل :

استهدف الطيران المروحي التابع للحكومة السورية مدينة طفس بتاريخ ١٢/شباط/٢٠١٤ ببرميل متفجر مما ادى لمقتل ١٣ شخصاً بينهم ٨ من عائلة واحدة .

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان : من خلال إعدادنا لعدة أبحاث و تقارير حول استخدام القوات الحكومية للبراميل المتفجرة تبين لنا أنها في الأغلب لاتخدم أي غرض عسكري ضروري بل هي تعاقب المدنيين بشكل مقصود وقد ألحقت أضراراً واسعة في المباني والبنية التحتية أيضاً .

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الانسان مع السيد أبو عاصم وهو أحد نشطاء مدينة طفس و الذي أفاد الشبكة بروايته :
« قرابة الساعة التاسعة وعشر دقائق صباحاً بدأ الطيران المروحي بالتحليق فوق سماء المدينة والقي برميل متفجر في وسط الاحياء السكنية المكتظة بالسكان كونها تحوي عدد كبير من النازحين .

معظم الشهداء من الاطفال والنساء و٨ منهم من عائلة واحدة , عدد الجرحى لم يكن كبيراً بسبب ان معظم الجرحى استشهدوا بسبب الشظايا التي تخلفها هذه البراميل ومعظم الجرحى الباقين تعرضوا لحالات بتر في الأطراف »
أبو حمزة من نشطاء مدينة طفس تواصلت معه الشبكة السورية لحقوق الانسان و أفاد الشبكة بمشاهداته عن تعرض المدينة

للقصف :

« سبق القصف تحليق للطيران المروحي فوق المدينة , و في حدود الساعة التاسعة تقريباً سمعنا صوت انفجار ضخم صعدت إلى السطح لأرى مكان الانفجار وهدفه , كان البرميل المتفجر الذي القت به الطائرة قد استهدف حياً سكنياً في وسط المدينة , هذا الحي سكني مكتظ بالسكان خاصة بعد نزوح أهالي من مدينتي عتمان ونوى إلى طفس بعد تحريرها . اتجهت إلى المكان لأصور الانفجار , كان الدماء قد أصاب بناء سكنياً والجثث دفنت تحت الركام وبدأ الناس باخراج الجثث , أغلبهم كانوا من الأطفال اثنان منهم كانا بلا رأس . أغلب الشهداء كانوا من عائلة واحدة هي عائلة الزعبي , واحد أفراد هذه العائلة لم نجد من جثته إلا جلد رأسه المغطى بالشعر الأبيض»

أسماء الضحايا :

استطاع فريق الشبكة السورية لحقوق الانسان من توثيق مقتل ١٣ شخص بينهم ٧ أطفال :
رابط يحوي اسماء الضحايا وصورهم وكافة التفاصيل :

https://docs.google.com/file/d/0B9dF5VO4iR18WGpsTFhzbGlaRkU/edit?usp=drive_web

الصور والمرفات :

صورة احد الاطفال القتلى في مجزرة طفس

<https://drive.google.com/file/d/0B5pudHajcbMuc3BPevZwMTg2WnM/edit?usp=sharing>

مقاطع فيديو تظهر الضحايا وانتشالهم من تحت الانقاض
<http://youtu.be/qwPM1mLA1iY>

<https://www.youtube.com/watch?v=eHXAYu6PB3c>

صورة تظهر اثار الدمار الذي خلفه القصف بالبراميل المتفجرة

<http://youtu.be/95oIApaU6k8>

<http://youtu.be/RoFVxWK0zoA>

<http://youtu.be/2jCMbG-Ejkl>

<http://youtu.be/rXpsH3OJe2M>

<http://youtu.be/-CeMw1HdRFY>

<http://youtu.be/dwldTT3pI0Q>

صورة تظهر البحث عن ضحايا من تحت الانقاض في طفس - درعا ٢٠١٤/٢/١٢

الاستنتاجات :

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القصف على قرية طفس كان عشوائياً وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل ، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جرم جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان .
٢. أيضا ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن ما حدث في المتل في جريمة القتل التي هي تؤدي إلى جريمة ضد الإنسانية ، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثا شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية و واسعة الانتشار .
٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
٤. إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إحاق إصابات بهم أو في إحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جدا تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جدا إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
٥. إن حجم المجزرة ، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها ، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة .

التوصيات :

إلى الأمم المتحدة و مجلس الأمن

١. إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عم تعطيل القرارات التي يفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة.
٢. فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان .
٣. لزام الحكومة السورية بادخال جميع المنظمات الإغاثية و الحقوقية و لجنة التحقيق الدولية و الصحفيين وعدم التضيق عليهم
٤. ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين .
٥. يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن و السلم الأهلي في سورية لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديدا صارخا للأمن و السلم الدوليين .
٦. ادراج الميليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله و الألوية الشيعية الأخرى و جيش الدفاع الوطني و الشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية ، إضافة إلى تنظيم دولة العراق و الشام التي ارتكبت جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة .
٧. تطبيق مبدأ « حماية المدنيين » الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام ٢٠٠٥ و تؤكد بأن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سوف يطبق .
٨. التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفا رسميا «بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية» فيما يتعلق بالجانب الإغاثي و التوقف عن امدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية و المعنوية والتي غالبا لاتصل لمستحقيها بل للموالين للحكومة السورية .

مجلس حقوق الإنسان :

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير .
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب .
٣. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية .
٤. إيلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا .

إلى جامعة الدول العربية

١. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية و حث كافة دول العالم على ذلك .
٢. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصا على مستوى التعليم و الصحة ، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية
٣. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه .
٤. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٥. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمة و محاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا ورعايتهم نفسيا و ماديا و تعليميا .
٦. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري و تحميلهم المسؤولية الأخلاقية و المادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الانسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الانساني بموجب توقيعها على نظام روما الأساسي ، واحترام القانون الدولي لحقوق الانسان.
٣. السماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية و تسهيل عملها و التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان و المنظمات الوطنية لحقوق الانسان .

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع و كأنه بين طرفيين متساويين بالجرائم و القوة و مركزية القرار ، وأن تصف الجرائم كما وقعت و دون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية ، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصين بالشأن السوري نظرا لحجم الجرائم التي ترتكب يوميا مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل

